

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخريشة

وعضوية القضاة السادة

د. محمود الرشيدان ، حسن حبوب ، خليفة السليمان ، فايز حمارنة ، أحمد المومني

المميز: صالح شريف قاسم قاسم

وكيله المحامي محمد المحاسين

المميز ضده: أحمد حسين أحمد عطا الله .

وكيله المحامي لؤي عبيدات .

بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٦ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في القضية رقم ٢٠٠٤/٢٨٦٩ تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٨ القاضي فسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق شمال عمان رقم ٢٠٠٣/٥٨٤ تاريخ ٢٠٠٣/١٠/٢٨ ورد دعوى المدعي لوجود شرط التحكيم وتضمنه الرسوم والمصاريف ومبلغ (٧٥٠) دينار أتعاب محاماة عن مرحلتي التقاضي .

وتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

- ١- أخطأت محكمة استئناف عمان عندما خالفت القانون صراحة وأخطأت بتطبيقها للقانون وتأويله عندما قررت قبول الاستئناف شكلاً ، حيث تجاهلت بالكامل كافة التبليغات الأصولية والقانونية الجارية بحق المميز ضده .
- ٢- أخطأت محكمة الاستئناف بقول الاستئناف شكلاً إذ أن المميز ضده تبلغ الإخطار التنفيذي رقم ٢٠٠٤/٢٦٢ ب الصادر عن دائر تنفيذ محكمة شمال عمان بتاريخ ٢٠٠٤/١/٨ في صحيفتين محليتين وهي عددي الرأي رقم ١٢١٦٤ بتاريخ ٢٠٠٤/١/٨ والعرب اليوم عدد رقم ٢٤١٠ تاريخ ٢٠٠٤/١/٨ وتقدم

المميز ضده بإستئنافه بتاريخ ٢٠٠٤/٧/١٥ أي بعد مضي مدة تزيد عن الثلاثين يوماً عن الإخطار التنفيذي .

٣- أخطأت محكمة الاستئناف عندما قررت قبول طلب رد الدعوى قبل الدخول بالأساس لوجود شرط تحكيم ، حيث كان قبول الطلب مخالف للقانون وتم قبوله بناءً على إستئناف مردود شكلاً.

٤- أخطأت محكمة الاستئناف بالنتيجة التي توصلت إليها حيث اعتبرت شرط التحكيم الوارد ضمن إتفاقية الشراكة الموقعة ما بين الفريقين (المميز والمميز ضده) يسري على موضوع هذه الدعوى بحجة أن الإتفاقية عقد والعقد شريعة المتعاقدين .

٥- وبالإنابة فقد أخطأت محكمة إستئناف عمان بتطبيق شرط التحكيم على موضوع هذه الدعوى الوارد ضمن الإتفاقية التي وقعت من قبل المميز والمميز ضده بتاريخ ١٩٩٦/٩/٨ ولم يمضي وقتاً على سريانها حتى انتهت بمجرد مخالفة المميز ضده .

٦- أخطأت محكمة الاستئناف عندما تجاهلت كتابي البنك العربي والمبرزين ضمن حافظة مستندات (المميز) والمبين بهما أن المميز ضده اقترض مبلغ مائة وخمسون ألف دينار بصفته الشخصية من البنك العربي بكفالة المميز ونتيجة تخلف المميز ضده عن السداد اضطر المميز إلى السداد نيابة عن المميز ضده بصفته كفيلاً له .

٧- أخطأت محكمة الاستئناف حيث تجاهلت الأساس القانوني السليم والذي قامت عليه هذه الدعوى حيث أسس المميز دعواه على مطالبة المميز ضده بقيمة شيك لا يقابله رصيد وكان المميز قد أقام الدعوى الجزائية رقم ٩٠٣٢٩/٩٩ بموجب إصدار شيك لا يقابله رصيد بمواجهة المميز ضده واكتسب الحكم الدرجة القطعية ونفذت مدة العقوبة وأن معيار تطبيق قاعدة الجزائي يعقل المدني ووقف الفصل في الدعوى المدنية لحين صدور الحكم الجزائي .

* لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

* بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١٥ قدم وكيل المميز ضده لائحة جواية طلب في نهايتها قبول اللائحة الجوابية شكلاً وفي الموضوع رد التمييز وتصديق الحكم المميز وتضمين

المميز الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة وفك الحجز الاحتياطي عن أموال المميز ضده .

الفصل

بعد التدقيق والمداولة نجد أن المدعى صلاح شريف قاسم قاسم تقدم بدعواه بمواجهة المدعى عليه أحمد حسين أحمد عطا الله ، للمطالبة بمبلغ ٣٩١٤٧٠ ديناراً على سند من القول أن المدعى عليه قام بتحرير الشيك رقم (٠٠٤٨) تاريخ ١/١٠/١٩٩٩ لأمر المدعى والمسحوب على بنك الأردن والخليج بقيمة مائتين وخمسين ألف دينار ولدى عرض الشيك على البنك أعيد لعدم كفاية الرصيد .

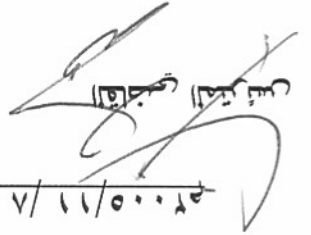
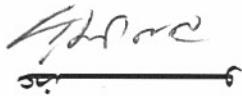
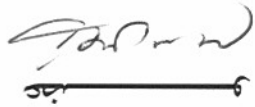
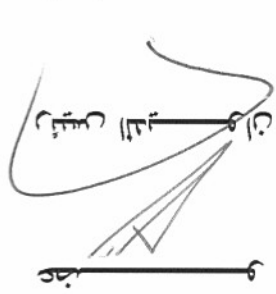
وقد تقدم المدعى بالقضية الصلحية الجزائية رقم ٩٩/٣٦٩٠ فصل ١٩/٤/٢٠٠٠ ضد المدعى عليه موضوعها إصدار شيك لا يقابله رصيد وقد صدر القرار بحبس المدعى عليه وتغريمه بالعقوبة المقررة واكتسب الحكم الدرجة القطعية وتم تنفيذ العقوبة .

كما ترتب للمدعى بئمة المدعى عليه مبلغ وقدره مائة وواحد وأربعون ألفاً وأربعمائة وسبعون ديناراً بدل كفالة المدعى للمدعى عليه لدى البنك العربي بسداد قرض حيث قام المدعى بتسديد قيمة القرض وبعد المحاكمة أصدرت محكمة بداية حقوق شمال عمان قرارها رقم ٢٠٠٣/٥٨٤ تاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٣ والمتضمن إلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعى مبلغ ثلاثمائة وواحد وتسعين ألفاً وأربعمائة وسبعين ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومبلغ خمسمائة دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ تقديم الشيك للوفاء بالنسبة لمبلغ الشيك ومن تاريخ إقامة الدعوى بالنسبة لمبلغ الضمان وتثبيت الحجز التحفظي .

لم يرض المدعى عليه بالقرار حيث استدعى إستئنافه حيث أصدرت محكمة إستئناف عمان قرارها رقم ٢٠٠٤/٢٨٦٩ تاريخ ٢٨/٢/٢٠٠٥ والمتضمن فسخ الحكم المستأنف وورد دعوى المدعى لوجود شرط التحكيم وتضمنه الرسوم والمصاريف ومبلغ ٧٥٠ دينار أتعاب محاماة عن مرحلتي التقاضي .

لم يرض المستأنف عليه (المدعى) بالقرار حيث استدعى تمييزه وللأسباب الواردة بلاحة التمييز كما تقدم وكيل المميز ضده بلاحة جوافية طلب فيها رد التمييز وتأييد القرار المميز .

١٠٠٠ / ٢٠٠٦



٢٠٠٨ / ١١ / ٧ الموافق ١٤٣١ سنة ٤ شعبان ١٤٣١ / ١١ / ٧

المصدر

القرار الصادر عن المجلس الأعلى للإعلام والصحافة والاعلام والتواصل الاجتماعي رقم ١٤٣١ / ١١ / ٧

١٤٣١ / ١١ / ٧

في تاريخ ١٤٣١ / ١١ / ٧ الموافق ١٤٣١ سنة ٤ شعبان ١٤٣١ / ١١ / ٧

١٤٣١ / ١١ / ٧

القرار الصادر عن المجلس الأعلى للإعلام والصحافة والاعلام والتواصل الاجتماعي رقم ١٤٣١ / ١١ / ٧

١٤٣١ / ١١ / ٧

القرار الصادر عن المجلس الأعلى للإعلام والصحافة والاعلام والتواصل الاجتماعي رقم ١٤٣١ / ١١ / ٧

القرار الصادر عن المجلس الأعلى للإعلام والصحافة والاعلام والتواصل الاجتماعي رقم ١٤٣١ / ١١ / ٧

القرار الصادر عن المجلس الأعلى للإعلام والصحافة والاعلام والتواصل الاجتماعي رقم ١٤٣١ / ١١ / ٧

القرار الصادر عن المجلس الأعلى للإعلام والصحافة والاعلام والتواصل الاجتماعي رقم ١٤٣١ / ١١ / ٧